

Distr.: General
25 July 2022



الدورة السادسة والسبعون

البندان 20 و 78 (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

قرار اتخذته الجمعية العامة في 21 تموز/يوليه 2022

[يون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/76/L.72)]

296/76 - محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قرارها 292/73 المؤرخ 9 أيار/مايو 2019 ومقررها 578/75 المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 2021، الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في لشبونة في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022،

1 - تعرب عن عميق امتنانها لحكومتَي البرتغال وكينيا لاضطلاعهما معاً بمسؤوليات استضافة مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، بتحملهما تكاليف المؤتمر وعملياته التحضيرية وتقديمهما كل ما يلزم من دعم؛

2 - تؤيد الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا" الذي اعتمده المؤتمر، بصيغته الواردة في مرفق هذا القرار.

الجلسة العامة 96

21 تموز/يوليه 2022



المرفق

محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا

1 - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعي المستوى، المجتمعين في لشبونة في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022، في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في إطار الموضوع الشامل "الارتقاء بالإجراءات المتعلقة بالمحيطات بالاستناد إلى العلم والابتكار من أجل تنفيذ الهدف 14: التقييم والشراكات والحلول"، بمشاركة المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة، نؤكد من جديد التزامنا القوي بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. ويلزم أن يكون هناك مزيد من الطموح على جميع المستويات لمعالجة الحالة المتردية للمحيط. وبوصفنا قادة وممثلين لحكوماتنا، نعرب عن تصميمنا على العمل بشكل حاسم وعاجل على تحسين سلامة المحيطات ونظمها الإيكولوجية وإنتاجيتها واستخدامها المستدام وقدرتها على الصمود.

2 - ونؤكد من جديد الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، المعقود في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2017.

3 - ونسلم بأن المحيطات أساسية للحياة على كوكبنا ول مستقبلنا. فالمحيطات مصدر مهم للتنوع البيولوجي للكوكب وتضطلع بدور حيوي في النظام المناخي والدورة المائية. وتوفر المحيطات طائفة من خدمات النظم الإيكولوجية، وتزودنا بالأوكسجين للتنفس، وتسهم في توفير الأمن الغذائي والتغذية وفرص العمل اللائق وسبل العيش، وتعمل بوصفها بالوعة وخزاناً للغازات الدفيئة، وتحمي التنوع البيولوجي، وتوفر وسيلة للنقل البحري، بما في ذلك للتجارة العالمية، وتشكل جزءاً هاماً من تراثنا الطبيعي والثقافي، وتؤدي دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصادات قائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات والقضاء على الفقر. ونشدد على أوجه الترابط القائمة وأوجه التآزر المحتملة بين الهدف 14 وأهداف التنمية المستدامة الأخرى، ونسلم بأن تنفيذ الهدف 14 يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق خطة عام 2030، وهي خطة ذات طبيعة متكاملة وغير قابلة للتجزئة.

4 - لذلك، نشعر بجزع شديد إزاء حالة الطوارئ العالمية التي تواجهها المحيطات. فمستويات سطح البحر آخذة في الارتفاع، والتآكل الساحلي آخذ في التدهور، وارتفعت درجة حرارة المحيطات وحمضيتها. ويتزايد التلوث البحري بمعدل ينذر بالخطر، وتعرض ثلث الأرصدة السمكية للاستغلال المفرط، ويظل التنوع البيولوجي البحري آخذاً في الانخفاض، وفقد ما يقرب من نصف جميع الشعاب المرجانية الحية، في حين تشكل الأنواع الغازية الغريبة خطراً كبيراً يهدد النظم الإيكولوجية والموارد البحرية. وفي حين أحرز تقدم صوب تحقيق بعض غايات الهدف 14، فإن العمل لا يمضي بالسرعة أو النطاق اللازمين لتحقيق أهدافنا. ونعرب عن أسفنا العميق لإخفاقنا الجماعي في تحقيق الغايات 2-14 و 4-14 و 5-14 و 6-14 التي حان أجل إنجازها في عام 2020، ونجدد التزامنا باتخاذ إجراءات عاجلة والتعاون على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي لتحقيق جميع الغايات على وجه السرعة دون تأخير لا مبرر له.

5 - ونؤكد من جديد أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا، ونشعر بجزع شديد إزاء التأثيرات الضارة لتغير المناخ في المحيطات والحياة البحرية، بما في ذلك الارتفاع في درجات حرارة المحيطات، وتحمض المحيطات، ونزع الأوكسجين، وارتفاع مستوى سطح البحر، والنقصان في التغطية الجليدية القطبية، والتحولت في وفرة الأنواع البحرية وتوزيعها، بما في ذلك الأسماك، وانخفاض التنوع البيولوجي البحري، فضلا عن التآكل الساحلي والظواهر الجوية القصوى وما يتصل بها من آثار على المجتمعات الجزرية والساحلية، على النحو الذي أبرزته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها الخاص *المعنون المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير* وتقاريرها المتعاقبة.

6 - ونشدد على الأهمية الخاصة لتنفيذ اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الهدف المتمثل في حصر الارتفاع في درجة الحرارة في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية، تسليما بأن ذلك سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره، ويساعد على ضمان سلامة المحيطات وإنتاجيتها واستخدامها المستدام وقدرتها على الصمود وبالتالي مستقبلنا. ونذكر بأن المادة 2-2 من اتفاق باريس تنص على أن الاتفاق سيُنَفَّذ على نحو يجسد الإنصاف ومبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة. ونشدد أيضاً على ضرورة التكيف مع آثار تغير المناخ التي لا مفر منها. ونؤكد من جديد أهمية تنفيذ ميثاق غلاسكو للمناخ في مجالات التخفيف والتكيف وتوفير التمويل وتعبئته، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات لصالح البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرحب بالقرار الذي اتخذته الأطراف في الاتفاقية الإطارية بالاعتراف بأهمية حماية النظم الإيكولوجية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية، وحفظها وإعادتها إلى سابق عهدها، لكي تقدم خدمات حاسمة، بما في ذلك العمل كبوالبع وخزانات لغازات الدفيئة، والحد من قابلية التضرر من آثار تغير المناخ، ودعم سبل العيش المستدامة، بما في ذلك للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ونرحب كذلك بالدعوة الموجهة إلى برامج العمل ذات الصلة والهيئات المختصة المنشأة بموجب الاتفاقية الإطارية للنظر في كيفية إدماج وتعزيز العمل القائم على المحيطات في الولايات وخطط العمل ذات الصلة، والدعوة الموجهة إلى رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية لإجراء حوار سنوي لتعزيز العمل القائم على المحيطات.

7 - ويساورنا بالغ القلق إزاء النتائج المتعلقة بالآثار البشرية التراكمية على المحيطات، ومن بينها تدهور النظم الإيكولوجية وانقراض الأنواع، على النحو الذي أبرزه *التقييم العالمي الثاني للمحيطات* وتقرير *التقييم العالمي عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية* الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وكذلك إزاء النتائج المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة الإنسان على النحو المعترف به في نهج الصحة الواحدة. ونقر بالحاجة إلى إحداث تغيير تحويلي ونعرب عن التزامنا بوقف وتبديل مسار التدهور في سلامة النظم الإيكولوجية للمحيطات وتنوعها البيولوجي وحمايتها واستعادة قدرتها على الصمود وسلامتها الإيكولوجية. وندعو إلى وضع إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يكون طموحا ومتوازنا وعمليا وفعالاً وقويا وتحويليا من أجل اعتماد البيولوجي في الجزء الثاني من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ونحيط علماً بالالتزامات الطوعية التي تعهدت بها أكثر من 100 دولة عضو بحفظ أو حماية ما لا يقل عن 30 في المائة من المحيطات العالمية داخل المناطق البحرية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة

القائمة على أساس المناطق بحلول عام 2030. ونشدد على أن قوة الحوكمة وكفاية التمويل للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، أمران لا غنى عنهما لتنفيذ تلك التدابير والمناطق والإبقاء عليها على نحو فعال. ونقر أيضاً بأهمية عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030) ودعوته إلى دعم وزيادة الجهود الرامية إلى منع التدهور في النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم ووقفه وعكس مساره.

8 - ونرحب بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة، في قرارها 14/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، عقد لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، يمكن أن يشمل نهجاً ملزمة وطوعية على السواء، استناداً إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للبلاستيك، مع مراعاة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية.

9 - ونسلم بالآثار المدمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد القائم على المحيطات، ولا سيما الاقتصادات القائمة على المحيطات للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تأثرت سلباً بالجائحة بصورة غير متناسبة، بالنظر إلى اعتمادها على الاقتصاد القائم على المحيطات، وعلى البحارة ومجتمع صيد الأسماك. ونقر أيضاً بالتهديد الذي تتعرض له سلامة المحيطات بسبب جائحة كوفيد-19 من جراء الإدارة غير السليمة للنفايات، بما في ذلك النفايات البلاستيكية، مثل معدات الوقاية الشخصية، التي فاقمت مشكلة النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة في المحيطات. ونؤكد أن للحفاظ على المحيطات واستخدامها بصورة مستدامة والنهوض بالحلول المستمدة من الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية دوراً حاسماً في ضمان التعافي من جائحة كوفيد-19 بصورة مستدامة وشاملة للجميع ومرنة بيئياً.

10 - ونؤكد أن الأعمال التي نضطلع بها لتنفيذ الهدف 14 ينبغي أن تتوافق مع الصكوك القانونية أو الترتيبات أو العمليات أو الآليات أو الكيانات القائمة، وأن تعززها ولا تشكل تكراراً لها أو تقوضها. ونؤكد ضرورة تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي توفر الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه". ونلاحظ أن عام 2022 يوافق الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد هذه الاتفاقية.

11 - ونقر بأهمية الأعمال التي يضطلع بها المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، ونهيب بالوفود المشاركة أن تتوصل إلى اتفاق طموح دون تأخير.

12 - ونقر أيضاً بأهمية عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030) ورؤيته لتحقيق العلم الذي نحتاجه للمحيطات التي نصبو إليها. وندعم رسالة العقد المتمثلة في توليد واستخدام المعارف لاتخاذ الإجراءات التحولية اللازمة لإيجاد بيئة محيطية سليمة وآمنة وقادرة على الصمود من أجل تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وما بعده. وندعم بالكامل عمل اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تنفيذ العقد ولنترجم بدعم هذه الجهود.

13 - ونشدد على أن الإجراءات القائمة على العلوم والابتكار، والتعاون الدولي، والشراكات المبنية على أسس العلم والتكنولوجيا والابتكار، المتماشية مع النهج التحوطني والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، يمكن أن تسهم في إيجاد الحلول اللازمة للتغلب على التحديات في تحقيق الهدف 14 بالطرق التالية:

(أ) توفير معلومات يسترشد بها في وضع عمليات متكاملة للإدارة والتخطيط وصنع القرار في مجال المحيطات، من خلال تحسين فهمنا لأثر الأنشطة البشرية التراكمية على المحيطات وتوقع آثار الأنشطة المقررة وإزالة آثارها السلبية أو التقليل منها إلى أدنى حد، وزيادة فعالية التدابير المعتمدة؛

(ب) استعادة وصون الأرصدة السمكية في المستويات التي ينتج عندها ما لا يقل عن المحصول المستدام الأقصى في أقصر وقت ممكن، بما في ذلك عن طريق تطبيق خطط الإدارة القائمة على أساس علمي، والتقليل إلى أدنى حد من النفايات والصيد العرضي غير المرغوب فيه والمصيد المرتجع، وعن طريق مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك من خلال أدوات تكنولوجية للرصد والمراقبة والإشراف، وإنهاء الإعانات الضارة تمشياً مع الغاية 14-6، وكذلك من خلال استخدام نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك الذي يحمي الموائل الأساسية ويعزز العمليات التعاونية لصنع القرار التي تشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق، مع الاعتراف بدورها في القضاء على الفقر وإنهاء انعدام الأمن الغذائي، وأهمية السنة الدولية لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية؛

(ج) تعبئة الإجراءات من أجل مصائد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية المستدامة بغية توفير أغذية كافية وأمنة ومغذية، مع الاعتراف بالدور المحوري للمحيطات السليمة في النظم الغذائية المرنة وفي تحقيق خطة عام 2030؛

(د) منع وتقليل ومكافحة التلوث البحري بجميع أنواعه، الناجم عن المصادر البرية والبحرية على حد سواء، بما في ذلك التلوث بالمغذيات، ومياه المجاري غير المعالجة، وعمليات تصريف النفايات الصلبة، والمواد الخطرة، والانبعاثات الناجمة عن القطاع البحري، بما في ذلك الشحن البحري، والتلوث الناجم عن حطام السفن، والضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية، من خلال تحسين فهمنا لمصادرها ومساراتها وآثارها على النظم الإيكولوجية البحرية، ومن خلال المساهمة في وضع نهج شاملة تقوم على مفهومي دورة الحياة والترابط بين المصدر والبحر وتشمل الإدارة المحسنة للنفايات؛

(هـ) منع النفايات البلاستيكية البحرية والحد منها والقضاء عليها، بما في ذلك المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، بسبل تشمل المساهمة في النهج الشاملة القائمة على مفهوم دورة الحياة، وتشجيع كفاءة استخدام الموارد وإعادة تدويرها، وكذلك الإدارة السليمة بيئياً للنفايات، وضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ووضع بدائل قابلة للتطبيق للاستخدامات الاستهلاكية والصناعية، ومراعاة الآثار البيئية الكاملة، والابتكار في تصميم المنتجات، والمعالجة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية البحرية الموجودة بالفعل في البيئات البحرية، والاعتراف بإنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة لجنة تفاوض حكومية دولية من أجل وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية؛

(و) التخطيط والتنفيذ الفعالان للأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية التي تدار بطريقة فعالة وعادلة وتكون ممثلة للنظم الإيكولوجية ومرتبطة على نحو

جيد، وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري، بوسائل منها تقدير قيمتها الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتعددة وتطبيق النهج التحوطي والقائم على النظم الإيكولوجية، وفقا للتشريعات الوطنية والقانون الدولي؛

(ز) وضع وتنفيذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتجنب الخسائر والأضرار وتقليلها إلى أدنى حد ومعالجتها، والحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال التوسع في استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة، ولا سيما التكنولوجيات القائمة على المحيطات، والحد من مخاطر الظواهر الجوية القسوى المتصلة بالمحيطات والتأهب لها، بما في ذلك وضع نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإدماج النهج القائمة على النظم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث على جميع مستويات وفي جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وآثار ارتفاع مستوى سطح البحر، والحد من الانبعاثات الناجمة عن النقل البحري، بما في ذلك الشحن البحري، وتنفيذ الحلول المستمدة من الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية بغية التمكن في جملة أمور من احتجاز الكربون، ومنع التآكل الساحلي.

14 - ولنترجم بأن نتخذ على وجه السرعة وبالإستناد إلى العلم والابتكار الإجراءات التالية، مع التسليم بأن البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، تواجه تحديات في مجال القدرات يلزم التصدي لها:

(أ) تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني في مجال المشاهدات وجمع البيانات على أسس علمية منهجية، بما في ذلك جمع البيانات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية، وتحسين تقاسم ونشر البيانات والمعارف في الوقت المناسب، بسبل تشمل إتاحة البيانات على نطاق واسع من خلال قواعد البيانات المتاحة للاستخدام، والاستثمار في النظم الإحصائية الوطنية، وتوحيد البيانات، وضمان قابلية التشغيل البيئي بين قواعد البيانات، وتجميع البيانات في صورة معلومات لعرضها على مقرري السياسات وصانعي القرارات، ودعم بناء القدرات في البلدان النامية لتحسين جمع البيانات وتحليلها؛

(ب) الاعتراف بالدور الهام للمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية والمحلية والخاصة بالشعوب الأصلية، التي هي بحوزة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وبدور العلوم الاجتماعية في التخطيط وصنع القرار والتنفيذ؛

(ج) تعزيز التعاون على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي من أجل تعزيز آليات التعاون وتقاسم المعارف وتبادل أفضل الممارسات في مجال البحث العلمي البحري، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومن أجل دعم البلدان النامية في التصدي للمعوقات التي تواجهها في سبيل الحصول على التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال تعزيز البنى التحتية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وقدرات الابتكار المحلية، والقدرات الاستيعابية، وقدرة النظم الإحصائية الوطنية، ولا سيما في أكثر البلدان ضعفاً، التي تواجه أكبر التحديات في مجال جمع البيانات والإحصاءات الموثوقة وتحليلها واستخدامها؛

(د) إقامة شراكات فعالة، بما في ذلك بين أصحاب المصلحة المتعددين، وبين القطاعين العام والخاص، والشراكات المشتركة عبر القطاعات، وبين التخصصات، والشراكات العلمية، بما في ذلك

عن طريق وضع حوافز تشجع على تقاسم الممارسات الجيدة، وإبراز الشراكات ذات الأداء الجيد، وخلق حيز للتفاعل الهادف، وإقامة الشبكات وبناء القدرات؛

(هـ) استكشاف ووضع وتعزيز حلول التمويل الابتكاري لدفع التحول باتجاه الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات، وتوسيع نطاق الحلول المستمدة من الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية لدعم صمود النظم الإيكولوجية الساحلية واستعادتها وحفظها، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأدوات سوق رأس المال، وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز القابلية المصرفية للمشاريع وجدواها، فضلاً عن تعميم قيم رأس المال الطبيعي البحري في عملية صنع القرار والعمل على إزالة الحواجز التي تقف حائلاً دون النفاذ إلى التمويل، مع التسليم بوجود حاجة إلى المزيد من الدعم من البلدان المتقدمة النمو، وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات والتمويل ونقل التكنولوجيا؛

(و) تمكين النساء والفتيات، نظراً لأن مشاركتهم الكاملة والمتساوية والمجدية أمر أساسي للمضي قدماً نحو بناء اقتصادات قائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات ولتحقيق الهدف 14، ولتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملنا من أجل حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام؛

(ز) ضمان تمكين الناس، ولا سيما الأطفال والشباب، بتزويدهم بالمعارف والمهارات الملائمة التي تمكنهم من فهم أهمية سلامة المحيطات وضرورة الإسهام فيها، بما في ذلك في مجال صنع القرار، من خلال تعزيز ودعم التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة من أجل الدراية بأمور المحيطات؛

(ح) تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات لتنفيذ الهدف 14 وغاياته، لضمان الاسترشاد عند وضع السياسات بأفضل ما هو متاح من علوم ومعارف ذات صلة لدى مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية والمحلية، ولتسليط الضوء على السياسات والإجراءات التي يمكن توسيع نطاقها، من خلال عمليات من قبيل العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛

(ط) تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن النقل البحري الدولي، ولا سيما الشحن البحري، بأسرع ما يمكن، مع التنويه بالدور القيادي الذي تضطلع به المنظمة البحرية الدولية، ومراعاة استراتيجيتها الأولية بشأن خفض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن، والتطلع إلى استعراضها المقبل، وملاحظة الحاجة إلى تعزيز طموحاتها من أجل تحقيق الهدف المتعلق بدرجة الحرارة الوارد في اتفاق باريس، مع وضع أهداف مؤقتة واضحة، وضمان أن تؤدي الاستثمارات في أنشطة البحث والتطوير وفي البنى التحتية الجديدة مثل الموانئ والسفن إلى زيادة القدرة على الصمود في وجه الآثار المناخية وعدم ترك أحد خلف الركب، وملاحظة أن آثار أي تدبير على الدول الأعضاء ينبغي أن تقيّم وتؤخذ في الاعتبار حسب الاقتضاء قبل اعتماد ذلك التدبير، وأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

15 - ونلتزم بتنفيذ التزاماتنا الطوعية التي قطعها كل منا على نفسه في سياق المؤتمر، ونحت كل من تعهد بالتزامات طوعية في مؤتمر عام 2017 على ضمان استعراض التقدم الذي أحرزته ومتابعته على النحو المناسب.

- 16 - وندعو الأمين العام للأمم المتحدة بقوة إلى مواصلة جهوده الرامية إلى دعم تنفيذ الهدف 14 في سياق تنفيذ خطة عام 2030، وبخاصة عن طريق تعزيز التنسيق والاتساق بين الوكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات، من خلال عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.
- 17 - ونعلم أن استعادة الانسجام مع الطبيعة من خلال ضمان سلامة المحيطات وإنتاجيتها واستدامتها وقدرتها على الصمود أمر بالغ الأهمية لكوئنا وحياتنا ومستقبلنا. ونهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تتخذ على وجه السرعة إجراءات طموحة ومتناسقة للتعجيل بتنفيذ الهدف 14 في أقرب وقت ممكن ودون تأخير لا مبرر له.